عندنا كل حديث إلى آخر كلامه الذي ساقه شيخنا بلفظه وإذا
تقرر ذلك بقي وراءه أمر آخر وذلك أن المصنف غير واحد نقلوا
الاتفاق على أن الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح وإن
كان دونه في المرتبة فالمراد على هذا بالحديث الحسن الذي
اتفقوا فيه على ذلك هل هو القسم الذي حرره المصنف وقال
إن كلام الخطابي منزل عليه وهو رواية الصدوق المشهور
بالأمانة إلى آخر كلامه والقسم الذي ذكرناه أن فاعل الترمذي
مع مجموع أنواعه التي ذكرنا أمثلتها أو ما هو أعم من ذلك
لم أر من تعرض لتحرير هذا والذي يظهر لي أن دعوى الاتفاق
إنما تصح على الأول دون الثاني وعليه أيضًا يتنزل قول
المصنف إن كثيرًا من أهل الحديث لا يفرق بين الصحيح والحسن
كالحاكم كما سيأتي وكذا قول المصنف إن الحسن إذا جاء من
طرق ارتقى إلى الصحة كما سيأتي إن شاء الله تعالى فأما ما
حررناه عن الترمذي أنه يطلق عليه اسم الحسن من الضعيف
والمنقطع إذا اعتضد فلا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه
ولا دعوى الصحة فيه إذا كان من طرق ويؤيد هذا قول الخطيب
أجمع أهل العلم على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق
المأمون على ما يخبر به وقد صرح أبو الحسن بن القطان أحد
الحفاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه بيان الوهم والإيهام
بأن هذا القسم لا يحتج به كله بل يعمل به في فضائل الأعمال
ويتوقف عن العمل به في الأحكام إلا إذا كثرت طرقه أو
عضده اتصال عمل أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن
وهذا حسن قوي رائق ما أظن منصفًا يأباه والله الموفق

ويدل

ويدل على أن الحديث إذا وصفه الترمذي بالحسن لا يلزم أن
يحتج به أنه أخرج حديثًا من طريق خيثمة البصري عن
الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه وقال بعده هذا
حديث حسن وليس إسناده بذاك وقال في كتاب العلم بعد أن
أخرج حديثًا في فضل العلم هذا حديث حسن قال وإنما لم نقل لهذا
الحديث صحيح لأنه يقال إن الأعمش دلس فيه فرواه بعضهم
عنه قال حُدِّثت عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه
انتهى فحكم له بالحسن للتردد الواقع فيه وامتنع من الحكم عليه
بالصحة لذلك لكن في كل من المثالين نظر لاحتمال أن يكون سبب
تحسينه لهما كونهما جاءا من وجه آخر كما تقدم تقريره لكن محل
بحثنا هنا هل يلزم من الوصف بالحسن الحكم له بالحجة أم لا الذي يتوقف
فيه والتعويل إلى ما حرره ابن القطان والله أعلم **قوله** ع
حكاية عن أبي الفتح القشيري أنه قال ليس في عبارة الخطابي
كثير تلخيص والصحيح أيضًا قد عرف مخرجه واشتهر رجاله **أقول**
أجاب الحافظ أبو سعيد العلائي عن ذلك فقال إنما يتوجه الاعتراض
على الخطابي أن لو كان عرف بالحسن فقط أما وقد عرف بالصحيح
أولاً ثم عرف بالحسن فيتعين حمل كلامه على إرادة بقوله
ما عرف مخرجه واشتهر رجاله لم يبلغ درجة الصحيح ويعرف هذا
من مجموع كلامه **قلت** وعلى تقدير تسليم هذا الجواب فهذا
القدر غير منضبط كما أن القرب الذي في كلام ابن الجوزي رحمه الله
غير منضبط فيصح ما قال القشيري رحمه الله إنه غير صناعة
الحدود والتعريفات وقد رأيت لبعض المتأخرين في الحسن
كلامًا يقتضي أن الحديث الذي فيه راوٍ مقال لكن لم يظهر فيه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1